

August 2011

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольствен ная и сельскохозяйств енная организация Объединенных	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación
---	--	--------------------	---	---	--	--

لجنة المالية

الدورة الأربعون بعد المائة

روما، 10-14 أكتوبر/تشرين الأول 2011

التوظيف لدعم مهام الخزانة

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد: نيكولاس نيلسون (Nicholas Nelson)

المسؤول عن شعبة الشؤون المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 6040

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت

على العنوان التالي: www.fao.org

موجز

- تتولى وحدة الخزانة المعنية بالاستثمار المسؤولية عن رصد وتطوير ومراقبة تنفيذ سياسة إدارة حوافظ استثمارات منظمة الأغذية والزراعة ("المنظمة") البالغ مجموعها 1 351 مليون دولار أمريكي. وقد قامت لجنة المالية، آخر مرة، بمراجعة التوظيف لدعم مهام الخزانة، وتقديم توجيهات بشأنه، في دورتها الرابعة بعد المائة التي عُقدت في سبتمبر/أيلول 2003. وبقيت بنية الوظائف في الوحدة المعنية على حالها دون تغيير منذ ذلك الحين، بينما طرأ تزايد بالغ على حجم هذه الوحدة ومدى التعقيد الذي يتسم به عملها ومتطلبات الإشراف الذي تضطلع به.
- وأبدت اللجنة الاستشارية (الخارجية) للاستثمارات، في دورتها السنوية التي عُقدت في مايو/أيار 2011، ملاحظات بشأن تزايد حجم حوافظ استثمارات المنظمة ومدى التعقيد الذي تتسم به، ونوّهت إلى أن العنصر المتمثل في تكاليف الموظفين من مجمل نفقات الاستثمار كان منخفضاً بصورة خاصة بالنظر إلى أن مهام الخزانة في شعبة الشؤون المالية تشمل أيضاً إدارة السيولة وصرف العملات فيما يخص المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وأوصت اللجنة الاستشارية للاستثمارات بأن تعيد المنظمة النظر في قدرتها العامة من حيث التوظيف الداعم لمهام الخزانة وبُنية رتب الوظائف ذات الصلة حرصاً على وفائها بمتطلبات اضطلاعها على نحو ملائم بأنشطتها في مجال الحد من مخاطر الاستثمار، ومجال صرف العملات، وغيرهما من المجالات.
- ويقدم في هذه الوثيقة مقترح لتعزيز القدرة على الاضطلاع بمهام الخزانة ضمن شعبة الشؤون المالية بالتوظيف الداعم لهذه المهام على نحو يتوافق مع التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية للاستثمارات. ولا يترتب على مقترح تعزيز مجموعة الموظفين المعنيين بوظيفة من الرتبة ف-4 أي أثر مالي على برنامج عمل المنظمة وميزانياتها لأن كل التكاليف المرتبطة بذلك ستموّل من إيرادات الاستثمار.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- يرجى من اللجنة دراسة وتأييد مقترح تعزيز مجموعة الموظفين المضطّعين بمهام الخزانة ضمن شعبة الشؤون المالية، وإقرار تحميل التكاليف ذات الصلة خصماً على إيرادات الاستثمار، على نحو يتوافق مع التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية للاستثمارات في دورتها السابعة والثلاثين التي عُقدت في مايو/أيار 2011.

مسوّدة المشورة

- إن لجنة المالية، وقد نظرت في آراء اللجنة الاستشارية للاستثمارات، كما أعرب عنها في دورتها السابعة والثلاثين التي عُقدت في مايو/أيار 2011، تقرر مقترح تعزيز مجموعة الموظفين المضطّعين بمهام الخزانة ضمن شعبة الشؤون المالية من خلال إضافة وظيفة مسؤول من الرتبة الفنية ف-4، وتقرر، وفق الممارسة المعهودة، تحميل التكاليف المتصلة بذلك خصماً على إيرادات الاستثمار.

مقدّمة

- 1 - تتولى وحدة الخزّانة المعنية بالاستثمار التابعة لشعبة الشؤون المالية المسؤولة عن رصد السياسة وسمات الأخطار فيما يخص إدارة حوافظ استثمارات منظمة الأغذية والزراعة ("المنظمة")، البالغ مجموعها 1 351 مليون دولار أمريكي، وإعدادهما، والإشراف على تنفيذهما.
 - 2 - إن قيام لجنة المالية بدراسة التوظيف لدعم مهام الخزّانة وتقديم توجيهات بشأنه، آخر مرة، يرجع إلى دورتها الرابعة بعد المائة التي عُقدت في سبتمبر/أيلول 2003، إذ كان مجمل الحيازات الاستثمارية للمنظمة يبلغ زهاء 580 مليون دولار أمريكي. وكما يُبيّن في الجدول 1 أدناه، لم يطرأ تغيير على مجموعة الوظائف ذات الصلة منذ ذلك الحين، بينما شهدت الحوافظ القصيرة الأجل والحوافظ الطويلة الأجل نمواً ذا شأن فبلغ مجموعها الآن 1 351 مليون دولار أمريكي، أي ما يزيد بنسبة 133٪ عن مكافئ مجموعها في عام 2003.
 - 3 - وقد أبدت اللجنة الاستشارية الخارجية للاستثمارات، في دورتها السنوية التي عُقدت في مايو/أيار 2011، ملاحظات بشأن تزايد حجم حوافظ استثمارات المنظمة ومدى التعقيد الذي تتسم به، ونوّهت إلى أن العنصر المتمثل في تكاليف الموظفين من مجمل تكاليف الاستثمار كان متديناً بصورة خاصة بالنظر إلى أن مهام الخزّانة تشمل أيضاً تدبّر السيولة وصرف العملات الأجنبية فيما يخص المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وشدّد أعضاء هذه اللجنة الاستشارية على أن مجموعة الموظفين المطلعين بالمهام المعنية، والقدرات والمهارات ذات الصلة، ينبغي أن تكون في المستوى اللازم للاضطلاع بهذه المهام على نحو ملائم، وأوصوا بأن تعيد المنظمة النظر في مجمل قدرتها من حيث التوظيف الداعم لمهام الخزّانة، وبُنية رتب الوظائف المعنية، سهراً على وفائها بمتطلبات اضطلاعها على نحو ملائم بأنشطتها في مجال الاستثمار، ومجال صرف العملات الأجنبية، وغيرهما من المجالات.
- تزايد حجم استثمارات المنظمة ومدى التعقيد الذي تتسم به**
- 4 - تضمّ الحيازات الاستثمارية للمنظمة حافظةً قصيرة الأجل تتألف بصورة رئيسية من أرصدة حسابات الأمانة المحتفظ بها ريثما يتم تسديد المدفوعات لتنفيذ المشاريع، وحافظةً استثمار طويلة الأجل تمثل الأصول المتراكمة الموضوعة جانباً للمساعدة على تمويل حصة المنظمة من الالتزامات المتعلقة بالموظفين.
 - 5 - وتعود لوحدة الخزّانة ضمن شعبة الشؤون المالية مسؤولية دراسة الفعالية والكفاءة في تنفيذ السياسة الخاصة بإدارة هذه الاستثمارات، وتطويره ورصده، بالتوافق مع ما يستند إليه ذلك من أهداف المنظمة ومن استعدادها لتحمل الأخطار، وفي سياق ظروف السوق والمستجدات السائدة.
 - 6 - وتنص ترتيبات حوكمة الاستثمار المعمول بها في المنظمة على مراجعةٍ ورصدٍ تجريهما لجنة الاستثمار الداخلية، وكذلك، وفقاً للبند 9-1 من النظام المالي، اللجنة الاستشارية الخارجية للاستثمارات، التي تقدم توصيات إلى المدير العام. بالإضافة إلى أن لجنة المالية تؤدي دوراً إشرافياً أساسياً ضمن نطاق ولايتها، بقيامها بأمر منها استعراض التقرير السنوي عن الاستثمارات¹.

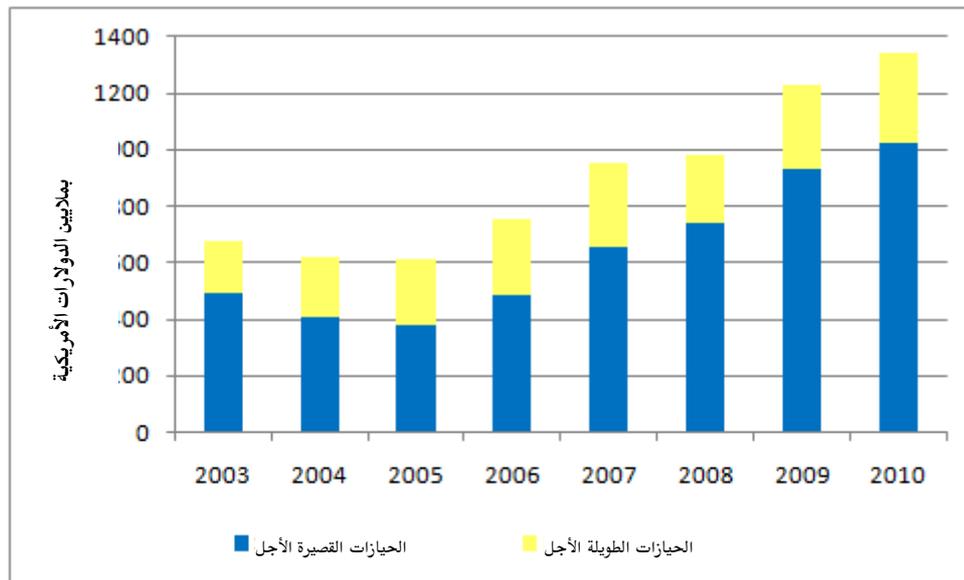
¹ مثل التقريرين عن الاستثمارات في عام 2009 و عام 2010 (الوثيقتين FC 132/5 و FC 138/INF/2، على الترتيب)

7 - وفي ضوء المشورة الصادرة عن اللجنة الاستشارية للاستثمارات، والتوجيهات الصادرة عن لجنة المالية، تتبّع الأمانة نهج المخاطرة البالغة التدني فيما يتعلق باستثماراتها القصيرة الأجل مركزةً على صون رأس المال؛ وتستعين فيما يخص استثماراتها الطويلة الأجل بإطار لتخصيص الأصول الاستراتيجي منصبّ على الالتزامات، استناداً إلى دراسات متخصصة للأصول والخصوم، للحصول على عائدات مستهدفة باتّساق مع المقاييس المأخوذ بها في هذا القطاع المهني. وقد مكّنت التدابير الاستراتيجية المتأنتية عن هذا النهج العام المنظمة من التفاوض على مدى شتى مراحل الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008 محققةً نتائج أفضل مما حققته كثير من المنظمات المناظرة لها.

8 - لكن، كما تقر به لجنة المالية واللجنة الاستشارية للاستثمارات، بيّنت ظروف الأسواق المالية العالمية على مدى السنوات الثلاث الماضية ضرورة مواصلة التركيز على تحليل إدارة المخاطر واتخاذ التدابير في الوقت المناسب. وعليه فإن من المهم أهمية قصوى أن يتسنى للمنظمة القيام على نحو فعال برصد تعرّض حوافظها للخطر المتأتي عن تقلب أسعار الفائدة وأسعار العملات، وتركز الأصول، ونواتج الاستثمار، والحساسية تجاه حركات السوق.

9 - وفي ضوء تزايد حجم الحيازات الاستثمارية للمنظمة وما تتسم به من تعقيد، والحاجة إلى المزيد من المراقبة ورصد ظروف السوق، وأخطار صرف العملات، وسائر الأخطار التي تنطوي عليها الأسواق المالية العالمية، أوصت اللجنة الاستشارية للاستثمارات، في دورتها السابعة والثلاثين التي عُقدت في مايو/أيار 2011، بأن تعيد المنظمة النظر في قدرتها العامة من حيث التوظيف الداعم لمهام الخزانة وبُنية رتب الوظائف ذات الصلة حرصاً على اضطلاعها بالمهام المعنية بصورة مناسبة وعلى نحو فعّال.

الشكل 1- الحيازات الاستثمارية للمنظمة من عام 2003 إلى عام 2010



التوظيف المقترح لدعم مهام الخزانة

10 - شملت مهام مجموعة الخزانة ضمن شعبة الشؤون المالية حتى الآن، الأنشطة المتعلقة بالمعاملات المصرفية والسيولة والتدفق النقدي وكافة الشؤون المتصلة بالاستثمار. واعتباراً من سبتمبر/أيلول 2011 تُوزَع الأنشطة المتصلة بالخزانة في المنظمة إلى مجموعتين ضمن شعبة الشؤون المالية، هما مجموعة الاستثمار والمجموعة الحديثة الإنشاء المعنية بالمعاملات المصرفية والمدفوعات. وسيتولى واحد من الموظَّفين اللذين تُسَدُّ تكاليفهما حالياً من إيرادات الاستثمار إدارة مجموعة المعاملات المصرفية والمدفوعات، التي تتناول الآن، إثر إعادة تنظيم لمهام حسابات المبالغ المستحقة الدفع، جميع الأنشطة التشغيلية المتصلة بالمعاملات المصرفية والمدفوعات، وذلك على أساس الاستفادة من أشكال العمل التآزري المتأتية من الترقية إلى الإصدار (R12) [البرنامج أوراكل (ORACLE)]. إن هذه الوظيفة الثابتة صُنِّفت أصلاً في الرتبة ف-4، لكن، بالنظر إلى المهام الإضافية الكبيرة المسندة إلى شاغلها الآن، يجب تصنيفها في الرتبة ف-5. فمن المسؤوليات المنقولة إلى شاغلها الاضطلاع بما يلي:

- إدارة الخدمات المصرفية العالمية للمنظمة وعلاقتها مع أكثر من مائة مصرف؛
- رصد الاحتياجات إلى التدفق النقدي والسيولة بالعديد من العملات فيما يخص جميع مكاتب المنظمة؛
- الإشراف على جميع موقَّعي الحسابات المصرفية في جميع أنحاء العالم؛
- معالجة المعاملات اليومية المتعلقة بالسيولة التي تشمل ما تزيد قيمته السنوية عن 3 مليارات دولار أمريكي؛
- مهام مكتب المساندة فيما يتعلق بصرف العملات - معالجة تسويات بأكثر من 20 عملة مختلفة؛
- إعداد التقارير التي تُقدَّم إلى الأجهزة الرئاسية والإدارة العليا.

11 - وفيما يتعلق بالموارد من الموظَّفين المخصَّصين لشؤون الاستثمار، يلاحظ أنه، بالإضافة إلى النمو في حجم الحافظة، منذ قيام لجنة المالية آخر مرة بإعادة النظر في التوظيف الداعم لمهام الخزانة في عام 2003، ازداد التعقيد الذي تتسم به المسائل التي تنطوي عليها إدارة استثمارات المنظمة، وتبيَّن أن طبيعة الأسواق الدولية للأموال وللعملات وللديون تشتمل على مزيد من عناصر الخطر التي لم تكن ظاهرة قبل الأزمة المالية التي شهدها عام 2008. فبالتوافق مع توصية اللجنة الاستشارية للاستثمارات للاستثمارات بسد المتطلبات على نحو يضاھي ما تقتضيه الحيازات الاستثمارية للمنظمة، ومواكبة ظروف السوق المستمرة، يُقترح إنشاء وظيفة مسؤول استثمار من الرتبة ف-4. وبذلك تغدو مجموعة الاستثمار مجهزة بالموظَّفين على النحو التالي:

1- رئيس لمجموعة الاستثمار، من الرتبة ف-5 - يتولى بصورة رئيسية مسؤولية تنفيذ سياسة الاستثمار، بما في ذلك:

- توصية لجنة الاستثمار واللجنة الاستشارية للاستثمارات بكل ما قد يلزم إجراؤه من تغييرات في السياسة ذات الصلة؛
- تدبُّر العلاقات اليومية مع مستشاري المنظمة؛
- تنفيذ تخصيص الأصول الاستراتيجي؛
- تنظيم انتقاء الجهات الخارجية التي تتولى إدارة الأصول، والتي تؤدي دور الحارس، والتي توفر خدمات مالية أخرى، وإعمال هذه الجهات والإشراف عليها، والتفاوض بشأن اتفاقات إدارة الاستثمارات والخطوط التوجيهية المفصلة؛

- الرصد والمتابعة المنتظمة بما في ذلك التباحثُ وجها لوجه والقيام بزيارات لتفقد الامتثال في عين المكان مع النظراء المعنيين بالاستثمار؛
- رصد الظروف القائمة في الأسواق المالية العالمية؛
- تحليل الاستنتاجات التي يُخلص إليها في دراسات إدارة الأصول والخصوم والتوصية بالتدابير ذات الصلة؛
- الارتباط بالخبراء من المؤسسات ذات الشهرة العالمية، ورؤساء وحدات الخزائنة في النظام الموحد للأمم المتحدة؛
- تقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (بما فيهم لجنة المالية).

2- مسؤول استثمار (تحليل إدارة المخاطر)، من الرتبة ف-4 - يقوم بدعم رئيس المجموعة وإعداد واستدامة الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر فيما يخص استثمارات المنظمة، بما في ذلك:

- تحليل ورصد الخطر المتعلق بسعر الفائدة وأسعار العملات، والخطر المتعلق بالسيولة، والخطر المتعلق بالسوق في سياق أهداف المنظمة ومدى استعدادها لتحمل الأخطار؛
- تقديم توصيات بشأن درجات الخطر المقبولة في سياسة الاستثمار وفي تشكيل حوافظه؛
- التنسيق مع وحدات وشعب أخرى في تقييم تعرض المنظمة للخطر المتعلق بالعملات، وقياس هذا الخطر، وتقديم توصيات في شأن الاستراتيجية والوسائل المناسبة لتقليصه/درئه؛
- السهر على تنفيذ جميع المعاملات المالية المتصلة بالعملات الأجنبية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية وفق أفضل الممارسات بالنظر إلى المتطلبات المالية والتنظيمية؛
- المشاركة على النحو اللازم في سائر أنشطة الفرع، بما فيها أنشطته المتصلة بالارتباط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

12- فكما سُرح أعلاه، ستتكون مجموعة الموظفين الفنيين المصطلعين بمهام الخزائنة من موظفي مجموعة الاستثمار ورئيس مجموعة المعاملات المصرفية والمدفوعات. وعليه فإن مجموعة موظفي وحدة الخزائنة برمتها، بتشكيلها الجديد، ستتألف من مسؤولين رئيسيين من الرتبة ف-5 ومسؤول من الرتبة ف-4.

13 - وتُعتبر بنية الوظائف المقترحة هذه متوافقة كل التوافق مع التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية للاستثمارات، وتمثل القدرة الأساسية اللازمة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة فيما يتعلق بسياسة الاستثمار وإدارة المخاطر في سياق استمرار اتسام الأسواق المالية العالمية بعدم التأكد. كما أن عدد الموظفين ورتبهم المقترحين يتوافقان مع نظيريهما المعمول بهما حالياً في وكالات الأمم المتحدة الأخرى (بما فيها وكالاتها التي تتخذ من روما مقراً لها) وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المماثلة.

تمويل التوظيف لدعم مهام الخزانة

14 - إن اللجنة الاستشارية للاستثمارات، إذ أوصت بأن تعزز المنظمة قدرتها العامة من حيث التوظيف الداعم لمهام الخزانة وبنيّة رتب الوظائف ذات الصلة حرصاً على وفائها بمتطلبات اضطلاعها على نحو ملائم بأنشطتها في مجال الاستثمار، وصرف العملات، وغيرهما من المجالات، لاحظت أن ذلك مبرّر بالنظر إلى التدني البالغ في مستوى "نسبة التكاليف" التي تتكبدها المنظمة. وقد دُرِّج على تعريف هذه النسبة باعتبارها مجموع النفقات الفعلية المتصلة بالاستثمار معبراً عنه بالنسبة المئوية إلى مجموع الأصول المستثمرة. وتشمل نفقات الاستثمار التي تتكبدها المنظمة حالياً جميع تكاليف الخدمات الإدارية والحراسية والاستشارية الخارجية، وتكاليف الموظفين الفنيين الحاليين المعيّنين بالخزانة، وتكاليف نظم المعلومات المالية، وجميع النفقات المتصلة باللجنة الاستشارية للاستثمارات والاجتماعات السنوية العادية بشأن الامتثال في مجال الاستثمار.

15 - وقد لاحظت اللجنة الاستشارية للاستثمارات أن نسبة التكاليف التي تتكبدها المنظمة، البالغة 0.12٪، متدنية جداً بالقياس إلى نظيرتها في الوكالات الأخرى للأمم المتحدة والمنظمات المشابهة، وأنها شهدت انخفاضاً مطرداً اعتباراً من عام 2006 (انظر الجدول 2 أدناه). ويقدر أن هيكل الوظائف المقترح في الوثيقة الحالية لن تزيد نسبة التكاليف هذه إلا بمقدار 0.03٪.

الجدول 2- هبوط نسبة التكاليف التي تتكبدها منظمة الأغذية والزراعة

السنوات	مجموع الاستثمارات (بملايين الدولارات الأمريكية)	نسبة التكاليف (المئوية)
2006	754.01	0.24
2007	955.68	0.21
2008	984.20	0.17
2009	1 227.78	0.16
2010	1 340.76	0.12

16 - ويجري حالياً تحميل تكاليف مسؤولي الخزانة الاثنيتين خصماً على إيرادات الاستثمار بدلاً من تمويلها من الاعتمادات في إطار ميزانية برنامج العمل. وكانت لجنة المالية قد أرست للمرة الأولى، في دورتها الثانية والثلاثين التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 1974، مبدأ تحميل شتى النفقات المتصلة بتحقيق إيرادات الفوائد خصماً على الإيرادات المتنوعة لا على ميزانية البرنامج العادي للمنظمة. وفي مايو/أيار 1998 أقرت اللجنة تحميل نفقات متصلة بتكاليف مسؤول الاستثمار (وتكاليف موظفي الخزانة ذوي الصلة) خصماً على إيرادات الاستثمار. وأقرت اللجنة، في دورتها الرابعة بعد المائة التي عُقدت في سبتمبر/أيلول 2003، تحميل تكاليف مسؤول ثان معني بالاستثمار خصماً على إيرادات الاستثمار.

17 - وبناءً عليه يُطلب إلى لجنة المالية، استناداً إلى التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية للاستثمارات، أن تقر مقترح تعزيز التوظيف الداعم لمهام الخزانة على النحو المبين أعلاه، وتمويل تكاليف الموظفين الفنيين الثلاثة المعيّنين من إيرادات الاستثمار.